

## التمويل الإسلامي:

### بداية مؤثرة ومستقبل ساطع (1)

بدايةً، نحن نتحدّث اليوم عن صناعة التمويل الإسلامي التي أصبحت حقيقة واقعة على خريطة التمويل في العالم خلال الوقت الراهن، وحققت انتشاراً ملحوظاً شمل العديد من الأسواق الدولية، ولقد لاحظنا تطورها الكبير رغم حداثة عهدها الذي يربو قليلاً على ثلاثة عقود. ويمكن القول إن صناعة التمويل الإسلامي تنمو بمعدّلات تقدر بما يفوق نسبة العشرة بالمائة سنوياً خلال العقد الأخير، كما تتمتع بمقوّمات وإمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق المزيد من النمو والتطوّر خلال المرحلة المقبلة. ومن اللافت أن هذه الصناعة قد تحوّلت خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً إلى نشاط مربح ويحظى لإقبال متزايد من العديد من الأطراف، سواء على جانب الطلب على التمويل الإسلامي، أو على جانب الاستثمار من جانب المستثمرين الراغبين في التعامل من خلال الأدوات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي توفّرها المؤسسات المالية الإسلامية.

كما نلاحظ تزايد أعداد البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق الدولية التي تعتمد إلى الاستفادة من إمكانيات صناعة التمويل الإسلامي والإقبال المتنامي على المنتجات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء وحدات للعمل المصرفي والمالي الإسلامي، أو من خلال نوافذ إسلامية. يضاف إلى ذلك، أن بعض المراكز المالية الدولية تسعى إلى تعظيم دورها في هذه الصناعة، حيث تنافس حالياً على استقطاب هذا النشاط لكي يكون مركزاً رئيسياً له. وأشار في هذا الشأن، وعلى سبيل المثال، إلى المبادرات بشأن في هذا المجال في المملكة المتحدة، حيث تم إنشاء أكثر من بنك إسلامي، إضافة إلى التوجهات نحو اجتذاب

---

كلمة أعدت بمناسبة الملتقى السنوي السابع للتمويل الإسلامي، الذي عُقد في لندن يومي 5 و 6 فبراير 2008، بتنظيم من مؤسسة "اليوروماني إنستيتوشنال إنفستر".

النشاط الخاص من خلال إصدار أوعية استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهمها الصكوك الإسلامية، وكذلك دراسة وضع إطار رقابي مناسب مع إدخال التعديلات الضريبية اللازمة. كما صرّح عمدة لندن مؤخراً بأنه يجري العمل على أن تكون لندن مركزاً للتعاملات الإسلامية.

ومن المؤشرات في اتجاه تطوّر هذه الصناعة وانتشارها، أشير إلى ذلك التطوّر الملحوظ في إصدارات الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة، خصوصاً خلال الأعوام الأخيرة حيث تشير الإحصاءات المتوافرة، لدى السوق المالية الإسلامية في البحرين، إلى نمو إصدارات الصكوك من نحو 7.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2004 لتصل إلى نحو 27 ملياراً خلال عام 2006 ونحو 35 ملياراً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2007، ويصل بذلك إجمالي تلك الإصدارات إلى نحو 89 مليار دولار أمريكي. ولم يقتصر هذا النشاط على دول الخليج العربية والدول الإسلامية في آسيا فحسب، بل امتدّ كذلك إلى بعض الدول الأوروبية واليابان.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن التطوّرات التي حدثت تفصح عن تحقيق قدر مناسب من النجاح في شأن التعريف بهذه الصناعة، والقبول العالمي لها قياساً بعمر هذه الصناعة، وأن هناك فرصاً للنمو يتعيّن استغلالها لتكريس معطيات النجاح والتطوّر، وتيسير اندماجها في النظام المالي العالمي.

ورغم ما تحقّق، فما زالت أماننا بعض التحدّيات التي تتطلّب مزيداً من الجهود الحثيثة من جانب جميع الجهات المعنية بهذه الصناعة، بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها. وتشتمل هذه التحدّيات على ضرورة توفير وتطوير الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية، حيث، على الرغم من وضوح الحاجة إلى ذلك الإطار، يعتبر بعض الدول التي تتواجد فيها هذه الصناعة متأخرة في هذا الخصوص. ومن المفهوم أن الحاجة إلى تطوير هذا الإطار لا تقتصر فقط على الدول التي تتواجد وتنمو فيها هذه الصناعة فحسب، وإنما تمتد الحاجة

أيضاً لتشمل الدول الأخرى التي تتطلع إلى جذب هذه الصناعة إلى أسواقها. ويعني ذلك ضرورة السعي نحو تطوير أسواق مالية ثانوية لصناعة التمويل الإسلامي، حيث يشكل عدم وجودها عائقاً أمام تطوير هذه الصناعة. كما أن غياب أو قصور الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من حيث الحجم والتنوع، أو الأسواق التي يتم فيها تداول تلك الأدوات، من شأنه أن يحد من القدرة على إدارة المخاطر والتدفقات المالية بالشكل المناسب.

يضاف إلى ما سبق، أن من أهم التحديات التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي هو قصور الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للعمل على جميع المستويات، حيث لا يوجد تناسب بين الموارد البشرية القائمة وبين النمو السريع في هذه الصناعة، سواء من حيث عدد المؤسسات أو حجم النشاط. فالحاجة واضحة إلى مزيد من الجهود في مجال التدريب والتعليم، ورغم أننا نلمس جهوداً حثيثة مبذولة في هذا الصدد، إلا أن الحاجة مازالت قائمة، وبشكل مكثف، لتوفير احتياجات الصناعة من الموارد البشرية المؤهلة.

من جانب آخر، لقد كان لافتاً أن مؤسسات البنية الأساسية لصناعة التمويل الإسلامي التي تم إنشاؤها خلال مسيرة هذه الصناعة، مثل البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، يمكن أن تلعب دوراً مهماً لأغراض تطوير ودعم هذه الصناعة، والتغلب على التحديات التي تواجهها. وثمة جهود ملموسة تبذل تحت مظلة هذه المؤسسات، ونأمل أن تؤدي هذه الجهود ثمارها في الأمد القصير.

كما أودّ في هذه المناسبة أن ألقى الضوء على تجربة دولة الكويت في مجال صناعة التمويل الإسلامي. فالكويت تعتبر واحدة من الدول التي شهدت بدايات مبكرة للعمل المصرفي الإسلامي، حينما تم تأسيس أول بنك إسلامي في دولة الكويت في عام 1977، وهو بيت التمويل الكويتي. وحالياً فإن مؤسسات التمويل الإسلامي في الكويت تشتمل على ثلاثة

بنوك إسلامية، منها بنك تقليدي تمّ تحوُّله إلى بنك إسلامي، إضافة إلى شركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي مؤسسات لا تقبل الودائع، والتي تصاعد عددها بشكل متسارع خلال الأعوام الأخيرة ليلغ 39 شركة حالياً، تمثل قرابة نصف عدد شركات الاستثمار العاملة في دولة الكويت.

من جانب آخر، تمثل حصّة مؤسسات التمويل الإسلامي، المشار إليها آنفاً، ما يربو على 29% من إجمالي السوق المصرفي والمالي المحلي بمعيار إجمالي الأصول، كما تقوم تلك المؤسسات بإدارة ما نسبته نحو 19% من إجمالي الأموال التي يديرها القطاع المصرفي والمالي المحلي لحساب الغير، وفقاً للمركز في 2007/9/30. وهذه مؤشرات شهدت تصاعداً ملموساً خلال الأعوام الأخيرة كمحصّلة لزيادة عدد مؤسسات التمويل الإسلامي، إضافة إلى نمو حجم أنشطتها.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي كان مهتماً بتنظيم التمويل الإسلامي منذ بداية التسعينيات، وذلك عندما تم تأسيس عدة شركات استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابته، فضلاً عن وجود مؤسسة مصرفية إسلامية، هي بيت التمويل الكويتي، تعمل في السوق دون أن تكون خاضعة لرقابة من البنك المركزي.

ومع تنامي الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدّمها البنوك الإسلامية، فقد توافرت القناعة لدى بنك الكويت المركزي والسلطات التنفيذية والتشريعية بضرورة استكمال إطار التشريعات المصرفية، وذلك من خلال إصدار التشريع المنظم لأعمال البنوك الإسلامية، من أجل إخضاع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي، إضافة إلى تعزيز المنافسة في سوق الخدمات المالية الإسلامية، من خلال السماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة. وترتيباً على ذلك، صدر القانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

ولقد بُذلت جهود حثيثة من جانب بنك الكويت المركزي في إعداد مشروع ذلك القانون رقم 30 لسنة 2003، حيث تمّ الاطلاع على المراجع المتاحة حول الاقتصاد الإسلامي بوجه عام، والعمل المصرفي الإسلامي بوجه خاص، وكذلك دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال تنظيم العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى استطلاع رأي الأطراف المعنية بهذا القانون ومناقشة وجهات نظرهم، وأيضاً الاستفادة من ملاحظات بعض الجهات الدولية المعنية على مسودة مشروع القانون. كما استفاد بنك الكويت المركزي من خبرته في مجال تنظيم ورقابة شركات الاستثمار طوال فترة 13 عاماً، فضلاً عن خبرته طوال 25 عاماً في المتابعة غير الرسمية لبيت التمويل الكويتي.

ويكفل القانون المذكور، رقم 30 لسنة 2003، تنظيم أعمال البنوك الإسلامية، وذلك على أسس تراعي الطبيعة الخاصة بتلك البنوك، كما يوفّر لبنك الكويت المركزي الأدوات القانونية اللازمة لتبني سياسات وضوابط تنظيمية ورقابية حصيفة للبنوك الإسلامية في دولة الكويت. وجدير بالذكر أن الإطار الرقابي الذي أعدّه البنك المركزي قد أخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في مجال العمل المصرفي، مع تطويرها بما يتّسق والطبيعة الخاصة لأنشطة البنوك الإسلامية، كما يتّسم هذا الإطار بالمرونة اللازمة التي تسمح بالتجاوب مع الطبيعة المتطورة والديناميكية لهذه الصناعة، سواء من حيث الابتكار أو معدلات النمو المرتفعة.

وعلى صعيدٍ آخر، واستكمالاً للبيئة التنظيمية والرقابية المتطلّبة للصناعة في دولة الكويت، كان من الضروري توفير التنظيم القانوني الذي يسمح بإصدار الأدوات المالية الإسلامية وأهمها الصكوك، سواء على جهة الصكوك التي تصدرها الشركات، وعلى رأسها البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية، أو على جهة الصكوك الحكومية التي تمثل بديلاً إسلامياً لأدوات الدين العام التقليدية، والتي من شأنها تسهيل إدارة التدفّقات النقدية ومخاطر السيولة لدى مؤسسات الصناعة، إضافة إلى توفير أدوات استثمارية مناسبة للمستثمرين، كما يمكن استخدامها من

جانب البنك المركزي لأغراض تنظيم مستويات السيولة بوجه عام، في إطار تنفيذ سياسته النقدية والائتمانية. ولقد أسفرت جهود البنك المركزي، بالتنسيق مع السلطات المختصة، عن إصدار قرار - مؤخراً - يسمح للشركات بإصدار الصكوك الإسلامية. أما على صعيد الصكوك الحكومية فما زالت الجهود مستمرة في هذا الخصوص.

وجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي قد اعتمد صيغة التورق مع البنوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية الرامية إلى تنظيم مستويات السيولة لدى البنوك الإسلامية، وذلك سواء لغرض سحب جانب من فائض السيولة لدى تلك البنوك في أحوال زيادة السيولة في السوق، أو لضخ السيولة لهذه البنوك في أحوال نقص السيولة في السوق، وهذه أداة مقابلة لأداة قبول الودائع المستخدمة مع البنوك التقليدية.

ويمكن القول إن صناعة التمويل الإسلامي في دولة الكويت تبشّر بمستقبل طيّب، وذلك بعد أن تمّ ترسيخ دعائمها التنظيمية والرقابية، وأصبح نموها وتطورها أمراً ملموساً، سواء من حيث عدد المؤسسات أو حجم حصّتها من السوق، بحيث أصبحت رافداً واضحاً للعمل المصرفي والمالي على أرض الواقع، وسيكون لها دورها الملموس في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، وفي مواجهة التحدّيات التي ما زالت تحظى بالاهتمام، وبالجهود المبذولة في شأنها.

وختاماً، فإن دولة الكويت تتبنى حالياً مشروعاً تنموياً وإستراتيجياً هاماً يتعلق بتطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري وإقليمي، وهو مشروع يحظى بتوافق من السلطتين التنفيذية والتشريعية على ضرورة إنجازه. وهناك جهود حثيثة بدأت في هذا المجال، وتمّ الاستعانة بإحدى المؤسسات الاستشارية العالمية، وذلك للمعاونة في هذا الخصوص. ومن المعلوم أن هذا المشروع يتطلب توفير بعض المستلزمات الأساسية، والتي من بينها وجود جهاز مصرفي ومالي قوي ومتنوّع وعلى درجة عالية من الكفاءة ويتميّز بتوافر الأدوات المالية والاستثمارية المختلفة، ولا

شك في أن مؤسسات التمويل الإسلامي سيكون لها دورها الهام بحكم وضعها الحالي وإمكانات تطورها، وذلك على نحو ما أشير إليه آنفاً.